Kingdom of Saudi Arabia

Statement at the

Nuclear Power in the 21st Century – International Ministerial Conference

Abu Dhabi, United Arab Emirates

30 October – 1 November 2017

HE Dr. Hashim Yamani

President, King Abdullah City for atomic and Renewable Energy

كلمة

معالي الدكتور هاشم بن عبدالله يماني

رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

لدى المؤتمر الوزاري الدولي بشأن القوى النووية في القرن الواحد والعشرين

أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

٣٠ اكتوبر – ١ نوفمبر ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أستهل كلمة المملكة العربية السعودية بالتعبير عن سعادتنا بالمشاركة في هذا المحفل العالمي الذي يعد فرصة لإجراء حوار رفيع المستوى عن دور القوى النووية في تلبية احتياجات الطلب على الطاقة في المستقبل، بما يسهم في التنمية المستدامة و يخفف من حدة تغير المناخ. بالإضافة إلى تبادل الآراء حول القضايا الأساسية و الرئيسية في تطوير برامج القوى النووية.

السيد الرئيس

تشهد المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً في استهلاك الوقود الأحفوري وذلك ناتج عن نمو الطلب المتزايد على الطاقة في

القطاع الصناعي والسكني، وتشير الإحصاءات والدراسات الحديثة إلى معدلات مرتفعة محلياً لاستهلاك الطاقة، و من المتوقع أن يتجاوز ذروة الطلب على الكهرباء بوتيرته الحالية ١٢٠ جيجاوات وتصل تحلية المياه إلى ٧ ملايين متر مكعب يومياً بحلول عام ٢٠٣٠. لذا فإن واقع التنمية المستقبلية في المملكة يتطلب بناء قطاع للطاقة البديلة، يمكنه ضمان استقرار مزيج الطاقة في المملكة والوفاء باحتياجاتها من الكهرباء والمياه المحلاة والطاقة الحرارية للعمليات الصناعية، بشكل فعّال وبثقة عالية، والإسهام في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة التي تتواكب مع المتطلبات التي تفرضها رؤية المملكة ٢٠٣٠ . ولذلك، فإن إدخال الطاقة الذرية في مزيج الطاقة الوطنية سوف يؤثر بشكل إيجابي على صناعة الطاقة في المملكة، ويؤدي إلى إيجاد فرص العمل والإستثمار في قطاع الطاقة.

السيد الرئيس

لقد حرصت المملكة دوما على اتخاذ خطوات مدروسة لضمان الإدخال الأمثل للطاقة الذرية السلمية في مزيج الطاقة الوطني

والإسهام في دعم الحمل الأساس في الشبكة الكهربائية على مدار السنة، وذلك باتباع أعلى المعايير في الأمان والشفافية والتعاون على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.ولقد توجت هذه الجهود عبر سنوات عديدة، بإقرار مجلس الوزراء في الرابع والعشرين (٢٤) من شهر يوليو من هذا العام المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة" بهدف تمكين المملكة من الاستفادة من الطاقة الذرية في تعزيز مصادر الطاقة الكهربائية وموثوقيتها وتحلية مياه البحر وغيرها من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. ويتكون هذا المشروع الوطني من العناصر الآتية:

أولاً: المفاعلات النووية الكبيرة: حيث تقوم المملكة بإجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية لإنشاء محطة تحتوي على اثنين من المفاعلات الذرية ذات قدرة كهربائية، تقدر ما بين ١٠٠٠ و١٦٠٠ ميجاواط كهرباء للمفاعل الواحد، يُمكنها الإسهام في دعم الحمل الأساس في الشبكة الكهربائية على مدار السنة هذا بجانب الدراسة الفنية التفصيلية لتحديد أفضل المواقع لإنشاء

هذه المحطة باستخدام أفضل المعايير والممارسات العالمية والتي تتماشى مع معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: توطين تقنيات وبناء المفاعلات الذرية الصغيرة المدمجة: حيث دخلت المملكة في شراكات استراتيجية مع مطوري تقنيات المفاعلات المدمجة الصغيرة؛ مع الشركاء الكوريين في تطوير مشروع بناء تقنية مفاعلات سمارت "SMART" والتي تتميز بمواصفات أمان عالية ويمكن بناؤها في الأماكن النائية والمعزولة عن الشبكات الكهربائية ، واضافة الى ذلك فان هناك تعاون قائم مع حكومة جمهورية الصين الشعبية في مجال تطوير مفاعلات الحرارة العالية المبردة بالغاز والتي تتميز هي الأخرى بتعدد تطبيقاتها غير الكهربائية في مجال الصناعات البتروكيماوية وتحلية المياه.

ثالثاً: برنامج استكشافات وانتاج اليورانيوم بالمملكة: حيث يمثل هذا البرنامج الخطوة الاولى في طريق الاكتفاء الذاتي في انتاج الوقود النووي وتبني تقنيات استخلاص خامات اليورانيوم التي تثبت جدواها الاقتصادية.

رابعاً: إنشاء هيئة مستقلة للسلامة النووية والاشعاعية :حيث تسعى المملكة لإقرار تنظيم الهيئة خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٨م. وتقوم المملكة بالاستعانة بخبرات هيئة السلامة الإشعاعية والنووية الفنلندية (STUK) من خلال الشراكة طويلة الأمد القائمة معها حالياً.

السيد الرئيس

تعمل المملكة الآن على اقرار حزمة من القوانين المحلية لتنظيم قطاع الطاقة الذرية في المملكة، وقد استقبلت المملكة بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر فبراير الماضي لمراجعة هذه القوانين ، التي هي في المرحلة الأخيرة للاعتماد.

كما تم مخاطبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطلب عمل مراجعة متكاملة للبنية التحتية للمشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.وتكمن أهمية هذه المراجعة كونها المرجع الرئيسي الذي ستستند عليه الوكالة لتقييم جهود المملكة في تهيئة البنية التحتية لإدخال الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية والتأكد من مواءمة المشروع الوطني للطاقة الذرية في المملكة مع

مجموعة معايير دولية تتبنى النموذج القياسي الذي طورته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتحرص المملكة على تأسيس بنية تحتية وطنية مستدامة بدعم حكومي تشمل جميع الجوانب القانونية والتنظيمية الإدارية والتقنية و الكوادر الوطنية ومشاركة القطاع الصناعي الوطني وكل شركاء العمل المحتملين طوال دورة حياة المشروع والتي قد تمتد إلى قرن من الزمان.

وختاما، تأمل المملكة العربية السعودية ان تتحقق الأهداف التي نصبو إليها جميعا في عالم يسوده الأمن والاستقرار والازدهار والخير للإنسانية.

شكرا السيد الرئيس